جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٥٧٩)

اتجاهات الواردات السلعية فى مصر فى السنوات ٨١/١٩٨٢ ـ ٩٣ / ١٩٩٤

اعداد

دكتور حسين محمد صالح

نوفمبر ١٩٩٤

اتجاهات الواردات السلعية فى مصر
فى السنوات ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٤/٩٣

اعـــــداد

دكتور/ حسين محمد صالح

نوفمبر ١٩٩٤

المحتويـــات

الصفحة

مقدمـــة

(١) اتجاهات الواردات السلعية
١-١ تطور الواردات الاستهلاكية ٤
١-٢ تطور الواردات الوسيطة ٦
١-٣ تطور الواردات الاستثمارية ٨

(٢) العوامل المؤثرة على الواردات
٢-١ تطور الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى ١٠
٢-٢ تطور الاستهلاك النهائى ١١
٢-٣ تطور الناتج المحلى الاجمالى ١٣

(٣) دراسة أثر التنمية على اتجاه الواردات
٣-١ النموذج الرياضى لدالة الواردات ١٥
٣-٢ حل النموذج الرياضى واختباره ١٦
٣-٣ العلاقة بين الواردات الاستثمارية والاستثمار الثابت ١٩
٣-٤ العلاقة بين الواردات الاستهلاكية والاستهلاك النهائى ٢٢
٣-٥ العلاقة بين الواردات الوسيطة والناتج المحلى الاجمالى ٢٣
٣-٦ تقدير المرونات الاستيرادية ٢٤

(٤) توقعات الواردات السلعية ٢٥

موجـز وتوصيات ٢٨

الهوامش ٣٣

المراجع ٣٨

مقدمـــة

تستهدف الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦ اصلاح الخلل الهيكلى فى الميزان التجارى ، وذلك عن طريق ترشيد معدل زيادة الواردات ، والتوسع فى التصدير ، ويتم ذلك من خلال زيادة الانتاج المحلى كما وكيفا لتوفير احتياجات البلاد من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية اللازمة للقطاعات المختلفة ، كذلك لتوفير التمويل اللازم لتغطية احتياجات الاستيراد .

ومن الجدير بالملاحظة أن علاج العجز المزمن فى الميزان التجارى المصرى يحتاج العمل فى اتجاهين متوازيين ، الأول وهو تنمية الصادرات ، وهذا الاتجاه يحظى بالاهتمام المتزايد على كافة المستويات ، حيث عقدت المؤتمرات القومية لتنمية الصادرات تحت رعاية رئيس الجمهورية ، هذا فضلا عن زياراته المتكررة لمواقع الانتاج والتصدير وتذليل العقبات أمامها وتبسيط اجراءات التصدير ، كما تم تشكيل لجنة عليا لتنمية الصادرات ، وتنفيذ سياسات نقدية ومنها تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى والغاء الاستمارة ت ص ، وأيضا سياسات ائتمانية وضريبية تفضيلية ، وكذلك سياسات استثمارية لتشجيع الصادرات . وانشاء البنك المصرى لتنمية الصادرات وتوفير التمويل بالأسعار المناسبة لنشاط التصدير ، كما تم اعادة تنظيم مركز تنمية الصادرات ، والسماح بتصدير كافة السلع الزراعية والصناعية فيما عدا ١٢ سلعة .

ومعلوم أن تنمية الصادرات تحتاج الى سياسات واجراءات طويلة الأمد بالاضافة الى السياسات والاجراءات السابقة وذلك حتى يمكن تطوير وتنويع هيكل الانتاج والذى يتسم فى الدول النامية ومن بينها مصر بالجمود النسبى ، ويؤكد ذلك أنه رغم تنفيذ السياسات والاجراءات السابقة فان الزيادة الكمية فى الصادرات المصرية ما زالت محدودة ، وترجع معظم الزيادة فى قيمة الصادرات الى أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار .

أما الاتجاه الثانى والموازى لعلاج العجز فى الميزان التجارى فهو ترشيد الواردات والذى يجب أن يحظى بنفس القدر من الاهتمام وعلى سبيل المثال أن الواردات السلعية فقط بلغت عام ١٩٩٤/٩٣ أكثر من ٣٨ مليار جنيه ، وان أى جهود لتخفيض الواردات بنسبة ١٠٪ يعنى خفض فاتورة الواردات بحوالى ٣,٨ مليار جنيه سنويا ، فى حين بلغت قيمة الصادرات لنفس العام ١٤ مليار

جنيه فان زيادة الصادرات بنسبة ١٠٪ يؤدى الى زيادة حصيلتها بحوالى ١,٤ مليار جنيه فقط ، ناهيك عن مشاكل فتح الأسواق وامكانيات المنافسة والمواصفات القياسية للصادرات .

مما سبق يتضح أن ترشيد الواردات يحتاج الى مزيد من الدراسات والجهود بمثل ما تحظى به سياسة تنمية الصادرات

ويهدف هذا البحث الى دراسة وتحليل اتجاهات الواردات السلعية فى مصر للسنوات ١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣ حيث تعكس هذه الفترة الزمنية سياسات التحرر الاقتصادى ، وتحرير أسعار صرف النقد الأجنبى ، والغاء القيود السعرية، وانتظام البيانات فى سنوات مالية ، وتوفير سلسلة منتظمة لمجموعات سلعية متجانسة مثل الواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية ، فضلا عن أن هذه المجموعات أكثر ارتباطا بالمتغيرات الرئيسية التى تتضمنها خطط التنمية الاقتصادية .

كما يستهدف البحث التعرف على العوامل المؤثرة فى تطور الواردات السلعية ، وذلك بتحديد المتغيرات المستقلة فى دوال الواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية ، وحيث يساهم تقدير دوال الواردات فى قياس المرونات الدخلية والاستثمارية والوسيطة للواردات لأهميتها كأدوات للتخطيط والتحليل مما يساعد على تفسير تطور الواردات ، كما يساعد فى رسم سياسات التجارة الخارجية ، وسياسات الواردات بصفة خاصة .

وقد استخدم فى هذا البحث التحليل الاقتصادى الوصفى والقياسى لتقدير الاتجاه العام للواردات السلعية والعلاقة الكمية بين الواردات والمتغيرات المؤثرة عليها باستخدام أسلوب الانحدار البسيط لسلسلة زمنية مدتها ١٣ سنة وذلك للفترة ١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣ ، واستخدمت الاختبارات الاحصائية لاختيار أفضل نموذج يتفق مع المنطق الاقتصادى ومدى معنوية نتائج التقدير احصائيا .

وقد قسمت الدراسة الى أربعة أجزاء رئيسية بالاضافة الى المقدمة، يتناول الجزء الأول منها دراسة وتحليل اتجاهات الواردات السلعية ، وتشمل الواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية ، ويتضمن الجزء الثانى التعرف على اتجاهات العوامل المؤثرة على الواردات ومنها الاستهلاك النهائى والاستثمار

الثابت والناتج المحلى الاجمالى ، وفى الجزء الثالث تم التقدير الاحصائى لمعلمات دوال الواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية ، أما الجزء الرابع فتناول توقعات واتجاهات الواردات السلعية بصورة اجمالية حتى عام ٢٠٠٢ وتحليل نتائج هذه التوقعات .

ولقد واجهت هذه الدراسة بعض الصعوبات منها عدم توفر البيانات بالتفصيل اللازم ، وعلى الرغم من ذلك فقد أمكن التوصل الى بعض المؤشرات الاحصائية المفيدة فى مجال تخطيط التجارة الخارجية وتقدير الاتجاهات المستقبلية للواردات السلعية بصورة اجمالية .

وأنتهز هذه الفرصة لأتقدم بخالص الشكر للزملاء فى وزارة التخطيط وخاصة الأستاذ الدكتور السيد دحية رئيس قطاع النقل والاتصالات والتجارة ، والأستاذ محمود صالح رئيس قطاع المتابعة والموازنات التخطيطية القومية والأستاذ حسين الشرهاوى رئيس قطاع الأسعار والاستهلاك والمهندس ممدوح مرسى رئيس الادارة المركزية لشئون مكتب الأستاذ الدكتور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط للتعاون الصادق فى توفير بيانات هذه الدراسة .

والشكر موصول الى الزملاء فى معهد التخطيط القومى وخاصة الأستاذ رمضان عبد المعطى مدير مركز المعلومات التخطيطية والسادة العاملين فى الحاسب الآلى على تعاونهم فى اجراء الحسابات اللازمة لانجاز هذه الدراسة ، ولقد أثرت هذه الدراسة مناقشة الهيئة العلمية بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية فلهم أتقدم بكل التقدير والشكر .

(١) اتجاهات الواردات السلعية :

تنقسم الواردات السلعية وفقا لاستخداماتها الى مجموعات سلعية مثل الواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية فيما يلى تحليل لاتجاهات هذه الواردات خلال الفترة ١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣ ، ومعروف أن السلع المستوردة تقيم علـى أساس سيف أى تشمل نفقـات النقل والتأمين ولا تشمل الرسوم الجمركية .

١-١ تطور الواردات الاستهلاكية :

توضح بيانات الجدول رقم (١) تطور الواردات من السلع الاستهلاكية خلال فترة الدراسة وتشمل الواردات الاستهلاكية منتجات زراعية ومنتجات غذائية وملابس جاهزة وأحذية ومنتجات كيماوية وسيارات ركوب ومنتجات صناعية متنوعة (١) ، ولقد بلغت قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية عام ١٩٨٢/٨١ حوالى ٢١٤١,٨ مليون جنيه ، وزادت من ٢١١٧,٥ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٢٣٢٥,٥ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ ، هذا ويقدر المتوسط السنوى للواردات الاستهلاكية خلال الخطة الخمسية الأولى بحوالى ٢٣٢٣ مليون جنيه ، ثم زادت هذه الواردات من ٤٧٦٤,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٨/٨٧ الى ٩٢٥٢,١ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١ وبذلك بلغ المتوسط السنوى للواردات الاستهلاكية خلال الخطة الخمسية الثانية حوالى ٧٠٠٢ مليون جنيه ، وترجع هذه الزيادة فى قيمة الواردات الاستهلاكية الى تأثير سياسات الاصلاح الاقتصادى حيث تم تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية ، كما بلغت الواردات الاستهلاكية ٩٨٢٩,٩ مليون جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ زادت الى ١٠١٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٤/٩٣ بمتوسط قدره ٩٩٦٤ مليون جنيه لكل من السنتين الأولى والثانية من الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٧/٩٦-١٩٩٣/٩٢ .

وتبين المعادلة التالية الاتجاه العام للواردات من السلع الاستهلاكية فى السنوات ١٩٩٤/٩٣-١٩٨٢/٨١ .

$$\text{و ك} = \underset{(9,928)}{٢٣٦ + ٧٩١,٢\ \text{س هـ}} \quad \ldots\ldots \quad (١)$$

$$\text{ر} = ٠,٩٥ \qquad \text{ر}^{٢} = ٠,٨٩$$

حيث تشير وك الى الواردات الاستهلاكية التقديرية بالمليون جنيه فى السنة هـ

س هـ تمثل متغير الزمن بالسنوات هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ... ، ١٣ .
وكانت نقطة الأصل عام ١٩٨٢/٨١ .

جدول رقم (١)
تطور الواردات السلعية للسنوات ٨١/٨٢-٩٣/١٩٩٤

بالمليون جنيه

السنوات	الواردات الاستهلاكية	الواردات الوسيطة	الواردات الاستثمارية
١٩٨٢/٨١	٢١٤١,٨	٢٥٦٩,٤	١٨٥٦,٨
١٩٨٣/٨٢	٢١١٧,٥	٢٧٧٤,٨	٢٠٢٦,٠
١٩٨٤/٨٣	٢٥٣٧,٩	٣١١٣,٦	٢٣٠٥,١
١٩٨٥/٨٤	٢٤١٠,١	٣٣٥١,٨	٢٣٤٦,٥
١٩٨٦/٨٥	٢٢٢٦,١	٣١٣٣,٣	١٩٤٧,٨
١٩٨٧/٨٦	٢٣٢٥,٥	٣٧١١,٩	٢٤٤١,٥
١٩٨٨/٨٧	٤٧٦٤,٨	٧٩٨٤,٤	٤٩٨٨,٥
١٩٨٩/٨٨	٥٦٩٢,٥	٨٣١٦,٠	٥٨٦١,٣
١٩٩٠/٨٩	٦٧٥٩,٠	١٠٣٨٤,٢	٧٦٨٧,٩
١٩٩١/٩٠	٨٥٤٥,٠	١٤٢٨٠,٠	٨٧٧٥,٠
١٩٩٢/٩١	٩٢٥٢,١	١٥٠٥٧,٦	٨٦٦١,٥
١٩٩٣/٩٢	٩٨٢٩,٩	١٧٠٢٧,٧	٨٨٠٤,٨
١٩٩٤/٩٣	١٠١٠٠,٠	١٨٩٧٠,٠	٩٠١٠,٠

المصدر : وزارة التخطيط

١ - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٥/٩٤ - العام الثالث من الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦ - المجلد الأول - المكونات الرئيسية والقطاعية - القاهرة - أبريل ١٩٩٤ .

٢ - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٢/٩١ - العام الخامس من الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١ - الجزء الأول - المكونات الرئيسية والقطاعية - القاهرة - أبريل ١٩٩١ .

ويتضح من المعادلة السابقة أن معدل الزيادة السنوى للواردات الاستهلاكية خلال فترة الدراسة يبلغ ٧٩١,٢ مليون جنيه، وهذه الزيادة معنوية احصائيا بدرجة ثقة ٩٩٪ ، ومن قيمة معامل الارتباط يتبين قوة العلاقة بين التغير فى الواردات الاستهلاكية والزمن ، كما يشير معامل التحديد الى أن ٨٩٪ من التغير السنوى فى قيمة الواردات الاستهلاكية يعكسها عامل الزمن (الذى يتضمن الزيادة فى السكان ، والتحسن فى مستوى الدخول) ، ويقدر معدل النمو السنوى للواردات الاستهلاكية بحوالى ١٥٪ .

من التحليل السابق تتضح أهمية ترشيد الواردات الاستهلاكية وذلك بالاستمرار فى بحوث الاستهلاك النهائى وتعميقها الأمر الذى يؤثر على ترشيد مخصصات الواردات الاستهلاكية من ناحية ، وزيادة مخصصات الاستثمار من ناحيـــة أخرى ، ولهذه العوامـــل مجتمعة تأثيرهـــا على النمو الاقتصادى فى البلاد .

ومن الجدير بالذكر أن تطبيق اتفاقية الجات سوف تؤثر سلبا على الدول النامية ومنها مصر ، حيث يؤدى ذلك الى ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الغذائية والتى تمثل أهمية كبيرة فى الواردات المصرية ، وعلى الرغم من أن الزيادة سوف تكون تدريجية ، كما ستكون هناك تعويضات مالية للدول النامية المتضررة ، من ارتفاع أسعار الغذاء ، الا أن الأهمية الحقيقية لتنفيذ هذه الاتفاقية هى تنمية القطاع الزراعى فى مصر والتى ستحدث على أثر ارتفاع أسعار الواردات الغذائية وهو ما سوف يؤثر ايجابيا فى تطوير هذا القطاع على المدى الطويل اذا ما وضعت السياسات الزراعية المناسبة لمواجهة هذا التحدى .

١-٢ تطور الواردات الوسيطة :

تشمل الواردات الوسيطة على مجموعات سلعية أهميها : منتجات زراعية والمناجم والمحاجر ومنتجات كيماوية ومنتجات بترولية وجلود ومنتجاتها وغزل ونسيج وخشب وعجينة ورق ، كاوتشوك ومنتجاته ومصنوعات معدنية أساسية ، ماكينات كهربائية وغير كهربائية ووسائل نقل وغيرها (٢) .

ومن تحليل بيانات الواردات من السلع الوسيطة خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ ١٩٩٤/٩٣ نجد أنها بلغت ٢٥٦٩,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ ثم زادت من ٢٧٧٤,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ فى بداية الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٣/٨٢

١٩٨٧/٨٦ الى حوالى ٣٧١١,٩ فى نهايتها ، ويقدر متوسط الواردات الوسيطة فى سنوات هذه الخطة بحوالى ٣٢١٧ مليون جنيه ، ثم زادت الواردات الوسيطة من ٧٩٨٤,٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٨/٨٧ فى بداية الخطة الثانية الى ١٥٠٥٧,٦ مليون جنيه فى نهايتها وبمتوسط سنوى بلغ ١١٢٠٤ مليون جنيه للسنوات ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١ ، ثم ارتفعت الواردات الوسيطة من ١٧٠٢٧,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ فى السنة الأولى للخطة الخمسية الثالثة الى ١٨٩٧٠ مليون جنيه فى السنة الثانية ١٩٩٤/٩٣ .

وتبين المعادلة التالية أن الواردات الوسيطة تتجه نحو الزيادة بحوالى ١٤٩٧,٨ مليون جنيه سنويا خلال فترة الدراسة كلها ، كما يقدر متوسط معدل الزيادة السنوية بحوالى ١٧,٤٪ وعلى الرغم من أن الزيادة فى الواردات الوسيطة ترتبط ارتباطا وثيقا بالزيادة والتوسع فى الانتاج فى السنوات الأخيرة نتيجة للتوسع فى الصناعات بصفة عامة والصناعات التجميعية خاصة مثل صناعة تجميع السيارات وغيرها ، الا أن هذا المعدل المرتفع يعكس زيادة الاعتماد على العالم الخارجى فى توفير مستلزمات الانتاج الوسيطة مما يعطى مؤشرا لضرورة ترشيد هذه الواردات عن طريق التركيز على الصناعات التى لمصر فيها ميزة نسبية ، وتتوفر لمنتجاتها فى البلاد المواد الخام وتستند الى قاعدة تكنولوجية متقدمة لكى تحقق هذه الصناعات ميزة نسبية مكتسبة ودراسة امكانية احلال بعض مستلزمات الانتاج المحلية محل المستورد منها .

$$و_{ط} = -١٨٤٥ + ١٤٧٩,٨ \quad س_{هـ} \quad .... \quad (٢)$$
$$(١٠,٥٧٣)$$
$$ر = ٠,٩٥ \qquad ر = ٠,٩١$$

حيث تشير $و_{ط}$ الى قيمة الواردات من السلع الوسيطة التقديرية بالمليون جنيه فى السنة هـ

$س_{هـ}$ تمثل متغير الزمن ، حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ... ، ١٣ .
وكانت ى‌نقطة الأصل عام ١٩٨٢/٨١ .

وتشير اتجاهات الواردات الوسيطة سالفة الذكر الى ارتفاع معدلات نموها السنوى الأمر الذى يدعو الى ضرورة ترشيدها بالاهتمام بحسن استخدام مستلزمات الانتاج ، ومراعاة الالتزام بالمعدلات النمطية للمستخدم / المنتج فى كل نشاط ، ومراعاة معايير الكفاية فى الوحدات الانتاجية .

١-٣ تطور الواردات الاستثمارية :

أما بالنسبة للواردات من السلع الاستثمارية فانها تضم المجموعات السلعية التالية وفقا للتقسيم المتبع فى وزارة التخطيط : ماكينات كهربائية وغير كهربائية ووسائل نقل ومنتجات معدنية ومصنوعات جلدية أساسية ومصنوعات من خامات غير معدنية وخشب وحيوانات حية للتربية .

هذا وقد بلغت الواردات من السلع الاستثمارية عام ١٩٨٢/٨١ حوالى ١٨٥٦,٨ مليون جنيه ، وقدر متوسطها السنوى فى الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ بحوالى ٢٢١٣ مليون جنيه ، وزاد المتوسط السنوى للواردات الاستثمارية الى ٧١٩٤ مليون جنيه فى الخطة الخمسية الثانية ١٩٩٨/٨٧ ١٩٩٢/٩١ ، ثم وصلت الى ٨٨٠٤,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ وارتفعت الى ٩٠١٠ مليون جنيه فى عام ١٩٩٤/٩٣ . وتبين المعادلة التالية الاتجاه العام للواردات الاستثمارية خلال الفترة ١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣ .

$$\text{و}_{\text{ت}} = \underset{(9,454)}{١١٥ + ٧٤٩,٦\ \text{س}_{\text{هـ}}} \quad \ldots\ldots \quad (٣)$$

$$\text{ر} = ٠,٩٤ \qquad \text{ر}^{٢} = ٠,٨٩$$

حيث تشير $\text{و}_{\text{ت}}$ الى القيمة التقديرية للواردات من السلع الاستثمارية بالمليون جنيه فى السنة هـ

$\text{س}_{\text{هـ}}$ تمثل متغير الزمن ، هـ = ١، ٢، ٣، ... ، ١٣ .

ويتضح من المعادلة السابقة أن مقدار الزيادة السنوية فى الواردات من السلع الاستثمارية تبلغ ٧٤٩,٦ مليون جنيه ، وأن متوسط معدل الزيادة السنوية ١٤,٦٪ ، وهذه الزيادة معنوية احصائيا بدرجة ثقة ٩٩٪ .

هذا وفى الامكان ترشيد الواردات من السلع الاستثمارية بمراعاة الدقة فى تحديد الاحتياجات الحقيقية للاستثمارات اللازمة للقطاعات الاقتصادية وخاصة المكون الأجنبى منها ، وذلك على أساس معاملات فنية تربط بين مستويات الانتاج وحجم الاستثمار اللازم للمشروع ، وأيضا الاهتمام بصيانة المعدات والآلات الأمر الذى يخفف من عبء واردات قطع الغيار ، والعمل على تعميق التصنيع المحلى لاحلاله قدر الامكان محل الواردات مع مراعاة مبادىء الميزة النسبية الطبيعية والمكتسبة .

نخلص مما سبق أن الواردات الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية تنمو بمعدلات سنوية عالية نسبيا ، وهذا يشير الى ضرورة الاهتمام بسياسات الاحلال محل الواردات ، كذلك العمل على خفض معدلات الزيادة فى الواردات الاستهلاكية فى مقابل زيادة الواردات الاستثمارية لرفع معدلات التراكم الرأسمالى .

ويتضح من الجدول رقم (١) أن مجموع الواردات السلعية بلغت فى عام ١٩٩٤/٩٣ ما يزيد عن ٣٨ مليار جنيه وان جهود ترشيد الواردات بنسبة ١٠٪ يؤدى الى خفض فاتورة الواردات السلعية بحوالى ٣,٨ مليار جنيه سنويا وهذا يؤكد جدوى دراسات الواردات على المستويين الاجمالى والتفصيلى .

(٢) اتجاهات العوامل المؤثرة على الواردات :

تشير الدراسات الى وجود علاقات وروابط بين الواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية وفقا للتقسيم المتبع فى وزارة التخطيط والمتغيرات الاقتصادية الأساسية للخطة والتى تعتبر من أهم العوامل التى تؤثر على الواردات ومن أهم هذه العلاقات :

أ - العلاقة بين الواردات من السلع الاستثمارية والاستثمار الثابت الاجمالى .

وتركز هذه الدراسة على الاستثمار الثابت الاجمالى لتفادى تقديرات التغير فى المخزون السلعى وأيضا لوضوح العلاقة بين الواردات من السلع الاستثمارية والاستثمار بمعناه الضيق ، وكذلك يستخدم الاستثمار الثابت اجماليا لصعوبة حساب اهتلاك رأس المال .

ب - العلاقة بين الواردات من السلع الاستهلاكية والاستهلاك النهائى .

تقوم الواردات الاستهلاكية بدور هام فى استكمال احتياجات المجتمع من السلع الاستهلاكية ويعتبر تقدير الاستهلاك النهائى من أصعب العمليات التخطيطية ، وعادة ما يقدر الاستهلاك النهائى كمتبقى Residuel ، ويفضل عادة تقدير الميل الحدى للاستيراد للاستهلاك الحكومى والاستهلاك العائلى فى معادلتين منفصلتين ، ولكن عدم توفر هذا التفصيل حال دون ذلك .

ح - العلاقة بين الواردات من السلع الوسيطة والناتج المحلى الاجمالى (٣) .

هناك ارتباط واضح بين التغير فى الناتج المحلى الاجمالى والتغير فى الواردات الوسيطة ، وعادة ما تفترض الدراسات الثبات النسبى فى الفن الانتاجى فى المدى القصير ، ومن المعلوم أن هناك متغيرات أخرى تؤثر على الواردات السلعية منها السياسات الانتاجية والاستهلاكية والاستثمارية وأيضا أسعار الواردات والرسوم الجمركية والاتفاقيات التجارية وغيرها من العوامل التى يمكن أن تكمل تفسير العلاقة بين التغير فى الواردات والعوامل المؤثرة عليها كما سيرد فيما بعد .

وفيما يلى تحليل لاتجاهات المتغيرات التى تؤثر فى تطور الواردات .

٢-١ تطور الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى :

تعمل خطط التنمية على تخصيص أكبر قدر ممكن من الناتج المحلى الاجمالى للاستثمارات ، وذلك راجع الى أن الاستثمارات تعتبر من أهم وسائل تحقيق أهداف الخطة ، ذلك بالاضافة الى أهمية السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لتوجيه الموارد نحو الأهداف المنشودة .

وتدل بيانات الجدول رقم (٢) على زيادة الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى من ٦٢٨٦,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى متوسط سنوى قدره١١٢٦٤ مليون جنيه فى الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ ، ثم واصل حجم الاستثمارات ارتفاعها حيث قدر متوسطها السنوى خلال الخطة الخمسية الثانية بحوالى ٢٠٥٧٣ مليون جنيه ، وبلغ حجم الاستثمارات المنفذة عام ١٩٩٣/٩٢ بحوالى ٣١٦٤٤,٢ مليون جنيه ثم ارتفع الى ٣٣٤٣٧,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٤/٩٣.

وتبين المعادلة التالية الاتجاه العام للاستثمار الثابت المحلى الاجمالى للسنوات ١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣ .

$$ث_{هـ} = ٨٨٥ + ٢٤٠٧\ س_{هـ} \quad ..... \quad (٤)$$

$$(٦,٣٥١)$$

$$ر = ٠,٨٨ \qquad ر^{٢} = ٠,٧٩$$

حيث تشير $ث_{هـ}$ الى القيمة التقديرية للاستثمار الثابت المحلى الاجمالى بالمليون جنيه فى السنة هـ

$س_{هـ}$ تمثل متغير الزمن بالسنوات ، حيث هـ = ١، ٢، ٣، ... ، ١٣ . وكانت نقطة الأصل عام ١٩٨٢/٨١ .

يتضح من المعادلة السابقة أن الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى يتجه نحو الزيادة سنويا بمقدار ٢٤٠٧ مليون جنيه ، ويقدر متوسط معدل الزيادة السنوى بحوالى ١٣,٦٪ خلال فترة الدراسة ، وهذه الزيادة معنوية احصائيا بدرجة ثقة ٩٩٪ .

ومن المعلوم أن الواردات الاستثمارية تمثل المكون الأجنبى من الاستثمار الثابت الاجمالى كما سبق توضيحه وكلاهما واجب ترشيده .

٢-٢ تطور الاستهلاك النهائى

يقصد بالاستهلاك النهائى مجموع الاستهلاك العائلى والحكومى ، وتشير بيانات جدول رقم (٢) الى أن الاستهلاك النهائى بلغ ١٦٨٦٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ ، ثم ارتفع من ٢٠٣٨٤ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٤٣٥٧٤ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ وبذلك يقدر المتوسط السنوى للاستهلاك النهائى خلال الخطة الخمسية الأولى بحوالى ٣٠٩٧٩ مليون جنيه ، وتبلغ قيمة الاستهلاك

جدول رقم (٢)
تطور الناتج المحلى الاجمالى والاستهلاك النهائى والاستثمار الثابت الاجمالى

بالأسعار الجارية وبالمليون جنيه

السنوات	الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى (١)	الاستهلاك النهائى (٢)	الناتج المحلى الاجمالى (٣)
١٩٨٢/٨١	٦٢٨٦,٩	١٦٨٦٩	٢٠٦٢٨
١٩٨٣/٨٢	٨٣٩٥,٩	٢٠٣٨٤	٢٤٤٩٠
١٩٨٤/٨٣	٩٢٧٧,١	٢٦٣١٣	٢٩٢٥٧
١٩٨٥/٨٤	١٠٧٦٠,١	٣٠٥٩٥	٣٤٧٥٤
١٩٨٦/٨٥	١٣١٤٤,٠	٣٤٠٢٩	٤٠٨٠٣
١٩٨٧/٨٦	١٤٧٤٥,٢	٤٣٥٧٤	٤٩٣٣٥
١٩٨٨/٨٧	٢٠٦٠٧,٣	٥١٨٨٧	٥٨٦٣٠
١٩٨٩/٨٨	٢٠٧٣٦,٩	٧١٠٣١	٧٣١٧٠
١٩٩٠/٨٩	٢٣١٨١,٢	٨٧١٦١	٩١٥٧٥
١٩٩١/٩٠	٢٥٢٩٢,٢	٩٩١٣٦	١٠٨٧٤٠
١٩٩٢/٩١	٣١٥٩٤,٣	١٢٠٧٥٥	١٣١٠٥٧
١٩٩٣/٩٢	٣١٦٤٤,٣	١٢٨٥٤٣	١٤١٨١٥
١٩٩٤/٩٣	٣٣٤٣٧,٧	١٤٥٥٥٩	١٥٤٥٧٨

المصدر :

(١) ، (٣) وزارة التخطيط الادارة المركزية للمتابعة .

(٢) وزارة التخطيط الادارة المركزية للاستهلاك .

النهائى ٥١٨٨٧ مليون جنيه فى عام ١٩٨٨/٨٧ زادت الى ١٢٠٧٥٥ مليون جنيه عام ١٩٢٢/٩١ أى بمتوسط سنوى ٨٥٩٩٤ مليون جنيه خلال الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ ، وبلغ الاستهلاك النهائـــــى ١٢٨٥٤٣ مليون جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ زاد الى ١٤٥٥٥٩ مليون جنيه عام ١٩٩٤/٩٣ .

وبدراسة الاتجاه العام للاستهلاك النهائى خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٤/٩٣ يتضح أن الزيادة السنوية تقدر بحوالى ٨٩٧١ مليون جنيه ، أى أن متوسط معدل الزيادة السنوى بلغ ١٦,٤٪ ويرجع ارتفاع هذا المعدل الى عدة عوامل من أهمها زيادة معدلات النمو السكانى ، والارتفاع فى مستويات الدخل، وهذه الزيادة معنوية احصائيا بدرجة ثقة ٩٩٪ كما توضحه المعادلة التالية :

$$ك_{هـ} = ٨٠٥٢ + ٨٩٧١ \text{ س}_{هـ} \quad ..... \quad (٥)$$
$$(١٢,١٦٢٢)$$
$$ر = ٠,٩٦ \quad ر^{٢} = ٠,٩٣$$

حيث تشير $ك_{هـ}$ الى القيمة التقديرية للاستهلاك النهائى بالمليون جنيه فى السنة هـ

س تمثل عنصر الزمن بالسنوات ، حيث هـ = ١، ٢، ٣، ..... ١٣. وكانت نقطة الأصل فى عام ١٩٨٢/٨١ .

ومن التحليل السابق لتطور الاستهلاك النهائى والاستثمار الثابت خلال فترة الدراسة ، يتضح أن معدل النمو السنوى للأول أكبر من نظيره فى الثانى ، الأمر الذى يدعو الى مزيد من العناية بتخطيط معدلات النمو لهذين المتغيرين فى المستقبل بما يسمح بزيادة النمو فى الاستثمار الثابت بمعدلات أكبر من تلك المستهدفة والمنفذة للاستهلاك النهائى ، والعناية بدراسات الاستهلاك النهائى وتوجيهه بما يؤدى الى خفض ملموس فى الواردات الاستهلاكية ، وزيادة الفائض للتصدير ، وتساعد هذه الاجراءات على خفض الواردات من بعض السلع الوسيطة التى تدخل كمستلزمات انتاج فى الصناعات الاستهلاكية ، وذلك يعمل على تخفيف الاتجاهات التضخمية التى ترفع من مستويات الأسعار عموما (٤).

٢-٣ تطور الناتج المحلى الاجمالى :

بلغ الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية وبتكلفة عوامل الانتاج ٢٠٦٢٨ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ويقدر المتوسط السنوى له خلال الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٨/٧٦ بحوالى ٣٥٧٢٧ مليون جنيه ، ثم واصل

ارتفاعه ليصل الى ٩٢٦٤٣ مليون جنيه كمتوسط سنوى فى الخطة الخمسية الثانية ، وسجل ١٤١٨١٥ مليون جنيه فى السنة الأولى للخطة الخمسية الثالثة وارتفع الى ١٥٤٥٧٨ مليون جنيه فى عام ١٩٩٤/٩٣ ، وتبين المعادلة التالية الاتجاه العام للناتج المحلى الاجمالى لفترة الدراسة .

$$د_{هـ} = ٧٦١٠ + ١١٥٣٧ \; س_{هـ} \quad .... \quad (٦)$$
$$(١٤,٦٤٥)$$
$$ر = ٠,٩٨ \qquad ر^{٢} = ٠,٩٥$$

حيث تشير $د_{هـ}$ الى القيمة التقديرية للناتج المحلى الاجمالى بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية فى السنة هـ

$س_{هـ}$ تمثل متغير الزمن بالسنوات حيث هـ = ١، ٢، ٣، ... ، ١٣. وكانت نقطة الأصل عام ١٩٨٢/٨١ .

ولقد اتخذ الناتج المحلى الاجمالى اتجاها عاما تصاعديا خلال الفترة ١٩٨٢/٨١-١٩٤/٩٣ ، وتقدر الزيادة السنوية بحوالى ١١٥٣٧ مليون جنيه ، وبلغ متوسط معدل الزيادة السنوى ١٥,٨٪ ، وهذه الزيادة معنوية احصائيا بدرجة ثقة ٩٩٪ ، ويرجع هذا الارتفاع فى معدلات النمو السنوى الى أن البيانات بالأسعار الجارية وبالتالى فهى تتضمن الزيادة فى الأسعار .

نخلص من تحليل اتجاهات العوامل المؤثرة على الواردات السلعية خلال فترة الدراسة الى أن معدل النمو السنوى المحقق للاستهلاك النهائى كان أكبر من معدل النمو السنوى فى الاستثمار الثابت الاجمالى الأمر الذى يستدعى اعادة النظر فى توجيه هذه المتغيرات الأساسية بما يكفل استمرار انتنمية بمعدلات أعلى فى ضوء زيادة مخصصات الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى .

ويلاحظ أن معدل النمو السنوى فى الواردات السلعية بلغ ١٥,٨٪ وهو نفس معدل النمو للناتج المحلى الاجمالى فى الفترة ١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣ ، لذلك ينبغى العمل على ترشيد الواردات بحيث يصبح معدل نموها أقل من معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى ، وفى نفس الوقت يجب أن يكون معدل النمو فى الصادرات أكبر من معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى وذلك لتحقيق التوازن الخارجى والداخلى .

(٣) أثر التنمية على اتجاه الواردات :

يوجد علاقة تشابكية بين الواردات السلعية والمتغيرات الاقتصادية كالاستثمار والاستهلاك والناتج المحلى الاجمالى ، وتلعب الواردات دورا توازنيا فى تصحيح الاختلالات فى الاقتصاد القومى وتهيىء الظروف المناسبة للنمو حيث توفر مستلزمات الانتاج والمواد الخام والمعدات والالات اللازمة للقطاعات المختلفة ، كذلك فان الواردات من السلع الاستهلاكية هامة لتغطية احتياجات المجتمع المتزايدة نتيجة زيادة الدخول والزيادة السكانية ، لذلك يمكن القول أن العلاقة بين التنمية والواردات تؤثر فى اتجاهين ، فان زيادة معدلات التنمية تؤدى الى زيادة الواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية التى لا يغطيها الانتاج المحلى ، كما أن أى خفض فى هذه الواردات قد يؤدى الى خفض فى معدلات النمو فى الاقتصاد القومى .

ويمكن الاستفادة من قياس العلاقات الكمية بين الواردات والعوامل المؤثرة عليها والمترابطة معها فى الحصول على مرونات دخلية واستثمارية واستهلاكية للاستيراد تفيد فى تقدير الواردات الاجمالية فى ضوء التقسيم الوارد فى اطار الخطة ، كما أن تحليل هذه المعاملات تفيد فى تفسير اتجاهات الواردات مما يساعد على رسم سياسات التجارة الخارجية وسياسات الواردات بصفة خاصة. وفيما يلى توضيح للنماذج الرياضية والمستخدمة فى تقدير دوال الواردات ، وأيضا كيفية حل النماذج واختبار دقتها احصائيا .

٣-١ النموذج الرياضى لدالة الواردات :

تشير الدراسات الى أن دالة الواردات تأخذ صور عديدة (٥) ، ولتحديد الصورة المناسبة للعلاقة بين الواردات والعوامل المؤثرة فيها يجب أن نأخذ فى الاعتبار مدى ودقة النموذج فى وصف العلاقة بين المتغيرات ووفقا للنظرية الاقتصادية ، وبساطة صورة النموذج ، ومدى مطابقته للبيانات ، وفيما يلى أهم أشكال دوال الواردات :

١ - معادلة الانحدار الخطى و = أ + ب س

٢ - معادلة الانحدار اللوغاريتمى المزدوج لو و = أ + ب لو س

٣- معادلة الانحدار نصف اللوغاريتمى : لو و = أ + ب س

و = أ + ب لو س

حيث تمثل :

و = الواردات كمتغير تابع

س = المتغير المستقل والذى يؤثر على الواردات

أ = الثابت المطلق

ب = ترمز الى مقدار التباين الحادث فى المتغير التابع عندما يحدث تغير للمتغير المستقبل .

وفى محاولة للتعرف على أفضل شكل للعلاقة بين الواردات والعوامل المؤثرة عليها تم استخدام دوال الواردات المقدرة الخطية وغير الخطية بالتنبؤ بقيمة الواردات فى السنوات السابقة ومقارنتها بالواردات الفعلية وهو ما يعرف ب Expost, forcasting ولقد اتضح من المقارنات أن المعادلات الخطية أعطت تقديرات قريبة من الفعلية .

٣-٢ حل النموذج واختباره :

يقصد بحل النموذج هو تحديد قيم المتغيرات التابعة بمعلومية المتغيرات المستقلة (٦) . وفيما يلى أهم المعايير التى استخدمتها الدراسة لاختبار النتائج وامكانية استخدامها فى التنبؤ :

١ - موافقة اشارات معاملات الانحدار للمنطق الاقتصادى .

٢ - مقدرة النموذج على تفسير الواقع .

٣ - أحسن هذه المعادلات توفيقا لدالة الواردات .

٤ - أقل هذه المعادلات تباينا .

٥ - درجة معنوية معاملات الانحدار باستخدام اختيار ت .

٦ - درجة معنوية الدالة باستخدام اختبار ث (٧) .

لقد استخدمت الدراسة سلاسل زمنية للمتغيرات الاقتصادية التى تؤثر على الواردات مثل الناتج المحلى الاجمالى ، والاستهلاك النهائى ، والاستثمار الثابت المحلى الاجمالى خلال الفترة ٨٢/٨١ - ١٩٩٤/٩٣ ، ويصادف استغلال هذه السلاسل الزمنية عادة مشاكل تحد من كفاءة النتائج والتقديرات المتحصل عليها وفيما يلى استعراض لبعض هذه المشاكل :

- يعتبر تقدير العلاقات السائدة بين المتغيرات الاقتصادية فى الماضى من الأدوات التى تساعد على تحليل وتفسير تطور هذه المتغيرات وأيضا التنبؤ بما قد تكون عليه العلاقات فى الأمد القصير (٥ سنوات) ، وقد يكون من الخطأ استخدام نماذج الانحدار للسلاسل الزمنية للتنبؤ بعلاقات المستقبل البعيد ، حيث قد تحدث تغير فى السياسات فى المستقبل لا يمكن تضمينها فى النموذج ، لذلك استخدمت النتائج فى تقدير الواردات للمدى القصير وفى تحليل العلاقات السائدة خلال فترة الدراسة

- عادة ما يؤدى التركيب المعقد للعلاقات الاقتصادية الى تضمين دالة الواردات لمتغيرات مستقلة كثيرة فى نموذج الانحدار ، وفى كثير من الأحيان توجد علاقة وثيقة بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity ، وينتج عن ذلك استنتاجات غير سليمة ، لذلك اعتمدت هذه الدراسة على دوال واردات مبسطة تحتوى على متغير مستقل واحد يفسر المتغير التابع (٨) خاصة وأن الارتباط قوى بين المتغيرات المستقلة المستخدمة فى دول الواردات مثل الأسعار والناتج المحلى الاجمالى والاستهلاك النهائى والاستثمار الثابت .

- يواجه استخدام طريقة الانحدار للسلاسل الزمنية المتقاعسة (٩) بعض المشاكل التى تنشأ عن وجود ارتباط بين السلسلة الزمنية ونفسها ويطلق على هذه الحالة Autocorrellation أو بين سلسلة زمنية متقاعسة وسلسلة زمنية أخرى (١٠) ويعرف فى هذه الحالة Serial Correllation ويظهر هذا الارتباط المتتابع كنتيجة لوجود اتجاه عام وتتصف هذه التقديرات المتحصل عليها فى وجود الارتباط المتتابع بنقص دقتها .

- من المعلوم عدم وجود توافق زمنى بين التغير فى الناتج المحلى الاجمالى وغيره من المتغيرات المستقلة وآثارها على الواردات الفعلية ، حيث لا بد من مرور فترة من الزمن حتى تظهر آثار التغير ، لكن يقلل من أهمية

هذه المشكلة أن معاملات الانحدار المقدرة فى هذه الحالة استخدمت فترة زمنية طويلة نسبيا (٨١/٨٢-٩٣/١٩٩٤) ، مما يسمح بالمقاصة بين الانحرافات المختلفة . كذلك تم ادخال (فترة ابطاء) سنة للاستثمار الثابت المحلى الاجمالى (هـ -١) كمتغير مستقل من دالة الواردات من السلع الاستثمارية (١١) .

- أن الطرق السابقة لتقدير العلاقة بين الواردات والمتغيرات الاقتصادية الأساسية المؤثرة فيها مثل الناتج المحلى الاجمالى ، والاستثمار الثابت المحلى الاجمالى ، والاستهلاك النهائى تفرض استمرار العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل ، وهذا يستبعد حدوث تغيرات هيكلية فى الناتج المحلى وبمراجعة الخطة الخمسية الثالثة ٩٢/٩٣-٩٦/١٩٩٧ يتضح أنها لا تستهدف تغيرات جذرية لذلك فانه يمكن قبول فرض استمرار العلاقة فى الأمد القصير (١٢) .

- هناك اختلاف فى التقسيم السلعى للواردات المتبع فى بيانات ونشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، حيث يتم تقسيم السلع وفقا لتوزيعات التعريفة الجمركية والتى وضعت بواسطة جامعة الدول العربية على أساس جدول تعريفة بروكسل ، ويشمل هذا التقسيم على ٢١ قسما تنقسم بدورها الى ٩٩ فصلا وتضم هذه الفصول نحو ١٠٩١ بندا رئيسيا .

- أما التقسيم المتبع فى وزارة التخطيط من واقع اطار الخطط السنوية والخمسية فيركز على ثلاث مجموعات سلعية فقط هى : الواردات من السلع الاستهلاكية ، الواردات من السلع الوسيطة ، والواردات من السلع الاستثمارية ، وهذا التقسيم أكثر ارتباطا بالمتغيرات الأساسية فى الخطة، كذلك ترتبط كل مجموعة سلعية بمرحلة معينة للعملية الانتاجية حيث ترتبط الواردات من السلع الاستثمارية بمتغير الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى ، وترتبط الواردات من السلع الاستهلاكية بالاستهلاك النهائى بشقيه العائلى والحكومى ، وأيضا ترتبط الواردات من السلع الوسيطة بالناتج المحلى الاجمالى ، لذلك اعتمدت الدراسة على بيانات وزارة التخطيط .

- كذلك يوجد اختلاف بين بيانات العوامل المؤثرة على الواردات مثل الناتج المحلى الاجمالى والاستهلاك النهائى والاستثمار الثابت المحلى الاجمالى المتوفرة فى وزارة التخطيط وتلك المنشورة فى الكتاب الاحصائى السنوى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ويلاحظ أن بيانات الأخير تعدل كل فترة طبقا للبيانات المعدلة من وزارة التخطيط ، كما

أنها لا تتضمن بيانات عن الاستهلاك النهائى لذلك أيضا اعتمدت الدراسة على بيانات وزارة التخطيط .

- تشير بيانات المتابعة لوزارة التخطيط أن السلسلة الزمنية ٨٢/٨١ ١٩٩٤/٩٣ مقسمة الى ثلاث خطط خمسية هى :

١- الخطة الخمسية الأولى ٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ وهذه بياناتها بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢/٨١.

٢- الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١ وهذه بياناتها بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٧/٨٦.

٣- الخطة الخمسية ٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦ وهذه بياناتها بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/٩١.

من ذلك نجد أن وزارة التخطيط تستخدم أسعار سنوات الأساس المتوفرة لديها وليست الأرقام القياسية المنشورة فى الكتاب الاحصائى السنوى ، لذلك اعتمدت الدراسة على بيانات الأسعار الجارية بتكلفة عوامل الانتاج والمتاحة فى وزارة التخطيط لتعكس الأسعار الفعلية والعلاقات الحقيقية بين المتغيرات المستقلة والتابعة فى الدراسة ، ومن المعلوم أن بيانات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات وكذلك بيانات الموازنة العامة للدولة بالأسعار الجارية ، كما أن أساس البيانات الواردة من الوزارات والجهات بالأسعار الجارية ثم يجرى تثبيتها .

٣-٣ العلاقة بين الواردات الاستثمارية والاستثمار الثابت

يبين الجدول رقم (٣) تطور نسبة الواردات الاستثمارية الى الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى خلال الفترة ٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣ ، ولقد بلغت مساهمة الواردات الاستثمارية أو ما يعرف بالمكون الأجنبى فى الخطة حوالى ٣٠٪ من الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى عام ١٩٨٢/٨١ ، واتجهت هذه النسبة نحو الانخفاض تدريجيا من ٢٤٪ فى بداية الخطة الخمسية الأولى ٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ حتى بلغت ١٧٪ فقط فى نهاية هذه الخطة ، ويقدر متوسط الفترة بحوالى ٢٠,٦٪ ، ثم اتجهت نسبة المكون الأجنبى نحو الزيادة من ٢٤٪ من الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى عام ١٩٨٨/٨٧ حتى وصلت الى ٣٤٪ عام ١٩٩١/٩٠ ، ثم انخفضت الى ٢٧٪ فى نهاية الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١

جدول رقم (٣)
نسبة المكون الأجنبى من الواردات الاستثمارية

بالمليون جنيه

السنوات	الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى (١)	الواردات الاستثمارية (٢)	نسبة المكون الأجنبى (٣)
١٩٨٢/٨١	٦٢٨٦,٩	١٨٥٦,٨	٠,٣٠
١٩٨٣/٨٢	٨٣٩٥,٩	٢٠٢٦,٠	٠,٢٤
١٩٨٤/٨٣	٩٢٧٧,١	٢٣٠٥,١	٠,٢٥
١٩٨٥/٨٤	١٠٧٦٠,١	٢٣٤٦,٥	٠,٢٢
١٩٨٦/٨٥	١٣١٤٤,٠	١٩٤٧,٨	٠,١٥
١٩٨٧/٨٦	١٤٧٤٥,٢	٢٤٤١,٥	٠,١٧
١٩٨٨/٨٧	٢٠٦٠٧,٣	٤٩٨٨,٥	٠,٢٤
١٩٨٩/٨٨	٢٠٧٣٦,٩	٥٨٦١,٣	٠,٢٨
١٩٩٠/٨٩	٢٣١٨١,٢	٧٦٨٧,٩	٠,٣٣
١٩٩١/٩٠	٢٥٢٩٢,٢	٨٧٧٥,٠	٠,٣٤
١٩٩٢/٩١	٣١٥٩٤,٣	٨٦٦١,٥	٠,٢٧
١٩٩٣/٩٢	٣١٦٤٤,٣	٨٨٠٤,٨	٠,٢٨
١٩٩٤/٩٣	٣٣٤٣٧,٧	٩٠١٠,٠	٠,٢٧

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة التخطيط .

ويقدر متوسط السنوات الخمس بحوالى ٢٩,٢٪ ، ويقدر متوسط نسبة المكون الأجنبى بحوالى ٢٧,٥٪ فى السنتين ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٤/٩٣ .

وبدراسة العلاقة بين الواردات الاستثمارية كمتغير تابع والاستثمار الثابت المحلى الاجمالى فى السنة السابقة (هـ - ١) ، وبعد مقارنة نتائج النماذج الرياضية السابق ذكرها وجد أن التقديرات المتحصل عليها من حساب معادلة الانحدار الخطى البسيط Bivariate liner regresson كانت أفضلها كما يتضح من المعادلة التالية :

$$\text{و ث} = \underset{(٥,٦٩٧٣)}{٦٤٨ + ٠,٢٥٢٨ \text{ ث}_{\text{م}}} \quad \ldots\ldots \quad (٧)$$

ر = ٠,٩٦ $\quad$ $ر^{٢}$ = ٠,٩٢

ف = ٣٢,٤٥٩٠ $\quad$ (درجات الحرية (ن ـ١) = ١٢)

حيث تشير و ث الى القيمة التقديرية للواردات من السلع الاستثمارية بالمليون جنيه فى السنة هـ

ث م تمثل قيمة الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى بالمليون جنيه فى السنة السابقة (هـ - ١) .

حيث هـ = ١، ٢، ٣، ... ، ١٣ .

وكانت نقطة الأصل عام ١٩٨٢/٨١ .

يتضح من التقديرات المتحصل عليها من حساب معامل الانحدار بين المكون الأجنبى والاستثمار الثابت المحلى الاجمالى باستخدام طريقة المربعات الصغرى Least squares method أن الميل الحدى للاستيراد من السلع الاستثمارية يبلغ ٠,٢٥٣ وذلك يعنى أن كل زيادة فى الاستثمار الثابت الاجمالى بمقدار مائة مليون جنيه ، سوف تؤدى الى الزيادة فى الواردات الاستثمارية بمقدار ٢٥ مليون جنيه . ومن المعادلة يتضح أن هناك علاقة موجبة بين الزيادة فى الاستثمار الثابت والزيادة فى الواردات الاستثمارية ، وهذه النتائج تتمشى مع المنطق الاقتصادى وتتفق مع التحليل السابق حيث تتراوح نسبة المكون الأجنبى الى الاستثمار الثابت خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٤/٩٣ بين ٠,١٧ كحد أدنى وحوالى ٠,٣٤ كحد أقصى وبمتوسط ٠,٢٥ ، ولقد ثبتت معنوية معامل الانحدار بدرجة ثقة ٩٩٪ ، ويدل معامل التحديد على أن ٩٢٪ من التغير فى الواردات الاستثمارية يرجع الى التغير فى الاستثمار الثابت الاجمالى ، وأن

حوالى ٨٪ ترجع الى عوامل أخرى مثل السياسات الاستثمارية بصفة عامة ، وسياسات الواردات من السلع الاستثمارية ، والرسوم الجمركية على الواردات من المعدات والآلات وغيرها . وهذه المعادلة تصلح للتنبؤ بالواردات من السلع الاستثمارية . ومن المعلوم أن آثار التغير فى الاستثمار الثابت الاجمالى تأخذ فترة معينة من الزمن حتى تنعكس على الواردات الاستثمارية وتم علاج هذه المشكلة بعمل ابطاء لمدة سنة Time Lage (١٣) للاستثمار الثابت .

٤-٣ العلاقة بين الواردات الاستهلاكية والاستهلاك الكلى :

من المعلوم أن الطاقات الانتاجية الزراعية والصناعية المتاحة وغيرها من القطاعات لا تستطيع تغطية الطلب المتزايد للاستهلاك العائلى أو الاستهلاك الحكومى ، ويتم مواجهة ذلك الموقف بالاستيراد ، لذلك يمكن تصور العلاقة الواضحة بين الواردات الاستهلاكية والاستهلاك النهائى ، وتبين المعادلة التالية هذه العلاقة فى الفترة ١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣ :

وﻥ = ٤٧٩ + ٠,٠٨٧٧ لكهـ ... (٨)

(١٥,٧٠٥٦)

ر = ٠,٩٨ ر٢ = ٠,٩٦

ف = ٢٤٦,٧ (درجات الحرية (ن ــ١) = ١٢)

حيث تشير وﻥ الى القيمة التقديرية للواردات من السلع الاستهلاكية فى السنة هـ وبالمليون جنيه

لكهـ = قيمة الاستهلاك النهائى (١٤) بالمليون جنيه فى السنة هـ

حيث هـ = ١، ٢، ٣، ... ، ١٣ . ، وكانت نقطة الأصل ١٩٨٢/٨١ .

يتضح من التقديرات المتحصل عليها أن الميل الحدى للاستيراد من السلع الاستهلاكية بلغ ٠,٠٨٧ ، وذلك يعنى أن كل زيادة فى الاستهلاك النهائى بمقدار مائة مليون جنيه سوف تؤدى الى زيادة الواردات الاستهلاكية بحوالى ٩ مليون جنيه ، ولقد ثبت معنوية معامل الانحدار بدرجة ثقة ٩٩٪ ، وكانت اشارة معامل الانحدار موجبة وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادى ، وبلغ معامل الارتباط ٠,٩٨

وهذا يدل على وجود علاقة موجبة وقوية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، ودل معامل التحديد على أن ٩٦٪ من التغير فى الواردات الاستهلاكية ترجع الى التغير فى الاستهلاك النهائى ، وفى نفس الوقت فان ٤٪ من التغير فى الواردات الاستهلاكية تعزى الى عوامل أخرى منها السياسة الاستهلاكية بصفة عامة والسياسة الاستهلاكية للقطاع الحكومى والقطاع العائلى بصفة خاصة ، ومعدلات التضخم فى أسعار الواردات الاستهلاكية وغيرها من العوامل ، وهذه المعادلة تصلح للتنبؤ بالواردات الاستهلاكية .

٣-٥ العلاقة بين الواردات الوسيطة والناتج المحلى الاجمالى :

فى المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية تلعب الواردات دورا هاما فى توفير مستلزمات الانتاج من المواد الخام والسلع الوسيطة غير المتاحة محليا اللازمة للعمليات الانتاجية ، ويؤثر مدى توفير هذه السلع فى الناتج المحلى الاجمالى ، وتبين المعادلة التالية هذه العلاقة خلال الفترة ٨١/٨٢-٩٣/١٩٩٤ .

$$و_{ط} = -٩٦٣ + ٠,١٢٩٥\ ط_{هـ} \quad ..... \quad (٩)$$
$$(٢١,٢٧٢٢)$$

ر = ٠,٩٩ $ر^{٢}$ = ٠,٩٨

ف = ٤٥٢,٥ درجات الحرية (ن ــ ١) = ١٢

حيث تشير $و_{ط}$ الى القيمة التقديرية للواردات من السلع الوسيطة بالمليون جنيه فى السنة هـ

$ط_{هـ}$ = قيمة الناتج المحلى الاجمالى بالمليون جنيه فى السنة هـ

حيث هـ = ١، ٢، ٣، ... ، ١٣ ، وكانت نقطة الأصل ٨١/١٩٨٢ .

بتحليل دالة الواردات من السلع الوسيطة يتضح أن العلاقة بين الواردات الوسيطة والناتج المحلى الاجمالى طردية وموجبة ، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادى ، وتشير تقديرات المعادلة السابقة بأن الميل الحدى للواردات الوسيطة بلغ ٠,١٢٩٥ وهذا يعنى أن زيادة الناتج المحلى بمقدار مائة مليون جنيه يؤدى الى زيادة الواردات من السلع الوسيطة بحوالى ١٣ مليون جنيه ، وهذه الزيادة معنوية احصائيا بدرجة ثقة ٩٩٪ ، ويدل معامل التحديد على أن ٩٨٪ من التغير فى الواردات الوسيطة ترجع الى التغير فى الناتج المحلى الاجمالى وأن ٢٪ من التغير فى الواردات الوسيطة ترجع الى عوامل أخرى منها

التغير فى هيكل الانتاج والتغير فى درجة التشابك بين القطاعات المختلفة ، ودرجـــة التقدم فى سياسات الاحلال محل الواردات ، وهذه المعادلـــة تصلح للتنبؤ .

٦-٣ تقدير المرونات الاستيرادية :

بتحليل العلاقة بين الواردات من السلع الاستثمارية كمتغير تابع والاستثمار الثابت المحلى الاجمالى كمتغير مستقل كما هو مبين بالمعادلة رقم (٧) يتضح أن المرونة الاستيرادية للسلع الاستثمارية بلغت ٠,٨٧ ، وهذا يعنى أن الواردات الاستثمارية غير مرنة وذلك لأهمية المكون الأجنبى والذى يشمل معدات وآلات ووسائل نقل وتجهيزات ضرورية للعمليات الانتاجية ، وتشير تقديرات المرونة الى أن زيادة الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى بنسبة ١٪ يؤدى الى زيادة فى الواردات من المكون الأجنبى بحوالى ٠,٨٧٪ وهذه النتيجة مؤكدة احصائيا .

وتشير المعادلة رقم (٨) والتى تصور العلاقة بين الواردات من السلع الاستهلاكية والاستهلاك النهائى ، أن مرونة الواردات الاستهلاكية تقدر بحوالى ٠,٩١ ، وهذا يعنى أن الواردات من السلع الاستهلاكية أيضا غير مرنة وذلك راجع الى أن معظمها سلع ضرورية للغذاء كالقمح والكساء والدواء وغيرها من احتياجات المجتمع والتى لا يكفى الانتاج المحلى منها ، وعليه فان زيادة الاستهلاك النهائى بنسبة ١٪ يؤدى الى زيادة الواردات الاستهلاكية بنسبة ٠,٩١٪ ، وهذه النتيجة مؤكدة احصائيا .

وبحساب المرونة الاستيرادية للسلع الوسيطة من المعادلة رقم (٩) يتضح أنها تقدر بحوالى ١,١ ، وهذا يعنى أنها مرنة وذلك راجع لامكان احلال مستلزمات الانتاج المحلية محل المستورد منها ، وهذا يعنى أن زيادة الناتج المحلى الاجمالى بمقدار ١٪ يؤدى الى زيادة الواردات الوسيطة بمقدار ١,١٪ وهذه الزيادة مؤكدة احصائيا .

ويشير تقديز المرونات الى امكانيات ترشيد الواردات بين المجموعات السلعية المختلفة حيث نجد أن الواردات الاستثمارية أقل مرونة من الواردات الاستهلاكية وهذه نتيجة منطقية حيث فى الامكان توفير الكثير من الواردات الاستهلاكية من الانتاج المحلى الزراعى والصناعى وغيرها محليا ، أما غالبية الواردات الاستثمارية تكون معدات وآلات ووسائل نقل وغيرها يصعب توفيره محليا نظرا لاحتياجها لصناعات ثقيلة وانتاج كبير وتكنولوجيا متقدمة ، أما الواردات من السلع الوسيطة فانها مرنة نسبيا وذلك يشير الى امكانية انتاج بعض منها واحلالها محل المستورد .

(٤) توقعات الواردات السلعية :

من بين أهداف هذه الدراسة التعرف على اتجاهات الواردات السلعية فى المستقبل وتبين الجداول رقم (٤) ، (٥) ، (٦) نتائج تقدير الواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية على التوالى للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٢) وذلك مع الأخذ فى الاعتبار المحاذير المعروفة عند استخدام نماذج السلاسل الزمنية فى التنبؤ (١٥) .

ولقد اعتمدت هذه التوقعات على الدراسة والتحليل الكمى لبيانات الواردات وتحديد العوامل المؤثرة عليها خلال الفترة ٨١/٨٢-٩٣/١٩٩٤ ، وباستخدام معادلات الانحدار السابق تقديرها بعد اختبارها احصائيا والتأكد صلاحيتها للتنبؤ للمدى القصير (خمس سنوات) ، حيث لا تسمح هذه المدة القصيرة نسبيا بحدوث تغيرات هيكلية فى الاقتصاد القومى ، هذا وتقوم تصورات اتجاهات الواردات فى المستقبل على البديلين التاليين :

البديل الأول : أو مايعرف بالبديل الاتجاهى :

---------- يعتمد هذا البديل على افتراض استمرار الاتجاهات التى سادت فى الثمانينات وبداية التسعينات من حيث الاستمرار فى سياسات التحرر الاقتصادى ، وتحرير أسعار صرف النقد الأجنبى ، وتحرير الواردات ، وتشجيع التبادل السلعى ، وتخفيض الجمارك تدريجيا وغيرها من سياسات الاصلاح الاقتصادى المصرى، ومن الجدير بالملاحظة أن اتجاهات الاستثمارات حاليا لا تشير الى حدوث تغيرات عميقة فى الاقتصاد القومى.

البديل الثانى :

---------- ويعتمد هذا البديل على مؤشرات النظرة المستقبلية للتطورات المنتظرة حتى سنة ٢٠٠١/٢٠٠٢ لمعدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى والاستهلاك النهائى والاستثمار الثابت المحلى الاجمالى التى تستهدفها الخطة طويلة الأمد (والتى تسعى الى تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات الجارى وتعميق الاجراءات الاصلاحية ، واستكمال خطوات تحرير الاقتصاد المصرى) (١٦) وتأثيرها على اتجاه الواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية .

وفى محاولة لاختبار دقة تمثيل دوال الواردات للعلاقة تم استخدام دوال الواردات الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية رقم (٧،٨،٩) فى تقدير الواردات للسنوات السابقة Ex post Forcasting وكانت الفروق بين القيم التقديرية والفعلية مقبولة وهذا يدل على دقة تمثيل الدوال للواقع وصلاحيتها للتنبؤ .

جدول رقم (٤)
تقدير قيمة الواردات من السلع الاستثمارية للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٢)
(بالمليون جنيه)

السنوات	البديل الأول	البديل الثانى
١٩٩٦/٩٥	١١,١٢٨	٩,٨١٩
١٩٩٨/٩٧	١٢,٦٢٧	١٠,٦٦٠
٢٠٠٢/٩٩	١٤,١٢٦	١٢,٧٧٨
٢٠٠٢/١	١٥,٦٢٥	١٥,٣٣٦

بمقارنة نتائج توقعات البديلين الأول والثانى للواردات من السلع الاستثمارية للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) يتضح أن متوسط معدل النمو السنوى للبديل الأول يبلغ ٥,٨٪ ، وفى المقابل يرتفع معدل النمو السنوى فى البديل الثانى الى ٧,٧٪ ، ويرجع الارتفاع فى الأخير الى زيادة مخصصات الاستثمار اللازمة لتحقيق أهداف التوازن الداخلى والخارجى فى عام ٢٠٠٢/١ فى الخطة طويلة المدى ، وقد وضحت الدراسة فى الفصول السابقة وجود ارتباط قوى بين المكون الأجنبى والاستثمار الثابت المحلى الاجمالى .

جدول رقم (٥)
تقدير قيمة الواردات من السلع الوسيطة للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٢)
(بالمليون جنيه)

السنوات	البديل الأول	البديل الثانى
١٩٩٦/٩٥	٢٠,٣٥٢	٢٠,٤٦٤
١٩٩٨/٩٧	٢٣,٣١٢	٢٣,٤٥٣
٢٠٠٠/٩٩	٢٦,٢٧٢	٢٦,٤٤٢
٢٠٠٢/١	٢٩,٢٣٢	٢٩,٤٢٩

تشير توقعات الواردات من السلع الوسيطة فى الجدول السابق الى اقتراب تقديرات البديلين الأول والثانى ، وذلك راجع الى افتراض استمرار هيكل الواردات الوسيطة ، والثبات النسبى للهيكل القطاعى للسلع ، وهذا يؤكد صلاحية المعادلات المستخدمة فى التنبؤ ، وأيضا دقة تمثيل دالة الواردات الوسيطة للواقع .

جدول رقم (٦)

تقدير قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٢)

(بالمليون جنيه)

السنوات	البديل الأول	البديل الثانى
١٩٩٦/٩٥	١١,٦١٤	١١,٥٨٦
١٩٩٨/٩٧	١٣,١٩٦	١٢,٥٨٢
٢٠٠٠/٩٩	١٤,٧٧٩	١٣,٧٠٧
٢٠٠٢/١	١٦,٣٦٣	١٤,٨٢٠

بدراسة توقعات الواردات من السلع الاستهلاكية للسنوات (١٩٩٥-٢٠٠٢) يتضح أن معدل النمو السنوى المركب للبديل الاتجاهى يبلغ ٥,٩٪ ، بينما ينخفض نفس المعدل فى البديل الثانى الى حوالى ٤,٢٪ سنويا ، وهذا منطقى حيث تسعى الخطة الى زيادة معدلات النمو فى الاستثمار تدريجيا على حساب معدلات النمو فى الاستهلاك النهائى بهدف تحقيق التوازن الداخلى والخارجى فى عام ٢٠٠٢ .

ومن الجدير بالذكر أن هذه التقديرات الاجمالية للواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية تعطى صورة لاتجاهات الواردات ويقترح اجراء دراسات أخرى أكثر تفصيلا لتقدير الواردات على مستوى السلعة ودراسة العوامل المؤثرة على واردات هذه السلع من حيث كفاية الانتاج المحلى لتغطية الاحتياجات من هذه السلع والأهداف التصديرية وغيرها من العوامل .

موجز وتوصيات

تستهدف الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦ اصلاح الخلل الهيكلى فى الميزان التجارى ، ويتطلب ذلك العمل فى اتجاهين متوازيين ، الأول وهو تنمية الصادرات ، وهذا الاتجاه يحظى بالاهتمام المتزايد على كافة المستويات ، حيث عقدت المؤتمرات القومية لتنمية الصادرات تحت رعاية رئيس الجمهورية ، هذا فضلا عن زياراته المتكررة لمواقع الانتاج والتصدير وتذليل العقبات أمامها وتبسيط اجراءات التصدير ، كما تم تشكيل لجنة عليا لتنمية الصادرات ، وتنفيذ سياسات نقدية ومنها تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى والغاء الاستمارة ت ص ، وأيضا سياسات ائتمانية وضريبية تفضيلية ، وكذلك سياسات استثمارية لتشجيع الصادرات . وانشاء البنك المصرى لتنمية الصادرات وتوفير التمويل بالأسعار المناسبة لنشاط التصدير ، كما تم اعادة تنظيم مركز تنمية الصادرات ، والسماح بتصدير كافة السلع الزراعية والصناعية فيما عدا ١٢ سلعة .

ومعلوم أن تنمية الصادرات تحتاج الى سياسات واجراءات طويلة الأمد بالاضافة الى السياسات والاجراءات السابقة وذلك حتى يمكن تطوير وتنويع هيكل الانتاج والذى يتسم فى الدول النامية ومن بينها مصر بالجمود النسبى ، ويؤكد ذلك أنه رغم تنفيذ السياسات والاجراءات السابقة فان الزيادة الكمية فى الصادرات المصرية ما زالت محدودة ، وترجع معظم الزيادة فى قيمة الصادرات الى أثر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار .

أما الاتجاه الثانى والموازى لعلاج العجز فى الميزان التجارى فهو ترشيد الواردات والذى يجب أن يحظى بنفس القدر من الاهتمام وعلى سبيل المثال أن الواردات السلعية فقط بلغت عام ١٩٩٤/٩٣ أكثر من ٣٨ مليار جنيه ، وان أى جهود لتخفيض الواردات بنسبة ١٠٪ يعنى خفض فاتورة الواردات بحوالى ٣,٨ مليار جنيه سنويا ، فى حين بلغت قيمة الصادرات لنفس العام ١٤ مليار جنيه فان زيادة الصادرات بنسبة ١٠٪ يؤدى الى زيادة حصيلتها بحوالى ١,٤ مليار جنيه فقط ، ناهيك عن مشاكل فتح الأسواق وامكانيات المنافسة والمواصفات القياسية للصادرات .

مما سبق يتضح أن ترشيد الواردات يحتاج الى مزيد من الدراسات والجهود بمثل ما تحظى به سياسة تنمية الصادرات ويتناول هذا البحث اتجاهات الواردات على المستوى الاجمالى ويهدف هذا البحث الى دراسة وتحليل اتجاهات الواردات السلعية فى مصر للسنوات ٨١/١٩٨٢-٩٣/١٩٩٤، والتعرف على العوامل المؤثرة فى تطويرها ، وتقدير دوال الواردات وقياس المرونات الاستهلاكية والاستثمارية والوسيطة للواردات والتنبؤ باتجاهات الواردات السلعية حتى عام ٢٠٠٢، ويساعد ذلك فى رسم سياسات الواردات وسياسات التجارة الخارجية بصفة عامة .

وتشير الدراسة الى اتجاه الواردات الاستهلاكية خلال السنوات ٨١/٨٢ ١٩٩٢/٩١ نحو الزيادة بمعدل ١٥٪ سنويا وهو معدل مرتفع نسبيا لذلك ينبغى ترشيد الواردات الاستهلاكية وذلك بالاستمرار فى بحوث الاستهلاك النهائى وتعميقها الأمر الذى يؤثر على ترشيد مخصصات الواردات الاستهلاكية من ناحية ، وزيادة مخصصات الاستثمار من ناحيـــة أخرى ، ولهذه العوامـــل مجتمعة تأثيرهـــا على النمو الاقتصادى فى البلاد .

ومن الجدير بالذكر أن تطبيق اتفاقية الجات سوف تؤثر سلبا على الدول النامية ومنها مصر ، حيث يؤدى ذلك الى ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الغذائية والتى تمثل أهمية كبيرة فى الواردات المصرية ، وعلى الرغم من أن الزيادة سوف تكون تدريجية ، كما ستكون هناك تعويضات مالية للدول النامية المتضررة ، من ارتفاع أسعار الغذاء ، الا أن الأهمية الحقيقية لتنفيذ هذه الاتفاقية هى تنمية القطاع الزراعى فى مصر والتى ستحدث على أثر ارتفاع أسعار الواردات الغذائية وهو ما سوف يؤثر ايجابيا فى تطوير هذا القطاع على المدى الطويل اذا ما وضعت السياسات الزراعية المناسبة لمواجهة هذا التحدى .

ولقد اتجهت الواردات الوسيطة نحو الزيادة بمعدل ١٧,٤٪ سنويا وعلى الرغم من أن الزيادة فى الواردات الوسيطة ترتبط ارتباطا وثيقا بالزيادة والتوسع فى الانتاج فى السنوات الأخيرة نتيجة للتوسع فى الصناعات بصفة عامة والصناعات التجميعية خاصة مثل صناعة تجميع السيارات وغيرها ، الا أن هذا المعدل المرتفع يعكس زيادة الاعتماد على العالم الخارجى فى توفير مستلزمات الانتاج الوسيطة مما يعطى مؤشرا لضرورة ترشيد هذه الواردات عن

طريق التركيز على الصناعات التى لمصر فيها ميزة نسبية ، وتتوفر لمنتجاتها فى البلاد المواد الخام وتستند الى قاعدة تكنولوجية متقدمة لكى تحقق هذه الصناعات ميزة نسبية مكتسبة ودراسة امكانية احلال بعض مستلزمات الانتاج المحلية محل المستورد منها .

أما الواردات الاستثمارية فقد اتجهت نحو الزيادة والمعدل ١٤,٦٪ سنويا وفى الامكان ترشيد الواردات من السلع الاستثمارية بمراعاة الدقة فى تحديد الاحتياجات الحقيقية للاستثمارات اللازمة للقطاعات الاقتصادية وخاصة المكون الأجنبى منها ، وذلك على أساس معاملات فنية تربط بين مستويات الانتاج وحجم الاستثمار اللازم للمشروع ، وأيضا الاهتمام بصيانة المعدات والآلات الأمر الذى يخفف من عبء واردات قطع الغيار ، والعمل على تعميق التصنيع المحلى لاحلاله قدر الامكان محل الواردات مع مراعاة مبادىء الميزة النسبية الطبيعية والمكتسبة .

نخلص من تحليل اتجاهات العوامل المؤثرة على الواردات السلعية خلال فترة الدراسة الى أن معدل النمو السنوى المحقق للاستهلاك النهائى كان أكبر من معدل النمو السنوى فى الاستثمار الثابت الاجمالى الأمر الذى يستدعى اعادة النظر فى توجيه هذه المتغيرات الأساسية بما يكفل استمرار التنمية بمعدلات أعلى فى ضوء زيادة مخصصات الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى .

ومن تحليل اتجاهات العوامل المؤثرة على تطور الواردات السلعية يتضح أن الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى ينمو بمعدل ١٣,٦٪ سنويا فى حين ينمو الاستهلاك النهائى بمعدل ١٦,٤٪ سنويا ، أما الناتج المحلى الاجمالى فقد زاد بمعدل ١٥,٨٪ سنويا ويلاحظ أن معدل النمو السنوى للأول أكبر من نظيره فى الثانى ، الأمر الذى يدعو الى مزيد من العناية بتخطيط معدلات النمو لهذين المتغيرين فى المستقبل بما يسمح بزيادة النمو فى الاستثمار الثابت بمعدلات أكبر من تلك المستهدفة والمنفذة للاستهلاك النهائى ، والعناية بدراسات الاستهلاك النهائى وتوجيهه بما يؤدى الى خفض ملموس فى الواردات الاستهلاكية ، وزيادة الفائض للتصدير ، وتساعد هذه الاجراءات على خفض الواردات من بعض السلع الوسيطة التى تدخل كمستلزمات انتاج فى الصناعات الاستهلاكية ، وذلك يعمل على تخفيف الاتجاهات التضخمية التى ترفع من مستويات الأسعار عموما.

ويلاحظ أيضا أن معدل النمو السنوى فى الواردات السلعية بلغ ١٥,٨٪ وهو نفس معدل النمو للناتج المحلى الاجمالى فى الفترة ١٩٨٢/٨١-١٩٩٤/٩٣ ، لذلك ينبغى العمل على ترشيد الواردات بحيث يصبح معدل نموها أقل من معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى ، وفى نفس الوقت يجب أن يكون معدل النمو فى الصادرات أكبر من معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى وذلك لتحقيق التوازن الخارجى والداخلى .

ومن تقدير دوال الواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية فى الدراسة أمكن تحديد المرونات حيث بلغت ٠,٨٧ للواردات الاستثمارية وهذا يعنى أنها غير مرنة وذلك لأهمية المكون الأجنبى والذى يشمل معدات وآلات ووسائل نقل وتجهيزات ضرورية للعمليات الانتاجية .

وقدرت مرونة الواردات الاستهلاكية بحوالى ٠,٩١ وهذا يعنى أنها غير مرنة أيضا وذلك راجع الى أن معظمها سلع ضرورية للغذاء كالقمح والكساء والدواء وغيرها من احتياجات المجتمع الأساسية .

أما المرونة الاستيرادية للسلع الوسيطة فكانت ١,١ وهذا يعنى أنها مرنة نسبيا وذلك يرجع لامكان احلال مستلزمات الانتاج للقطاعات المختلفة المحلية محل المستورد منها .

ويشير تقدير المرونات الى امكانيات ترشيد الواردات بين المجموعات السلعية المختلفة حيث نجد أن الواردات الاستثمارية أقل مرونة من الواردات الاستهلاكية وهذه نتيجة منطقية حيث فى الامكان توفير الكثير من الواردات الاستهلاكية من الانتاج المحلى الزراعى والصناعى وغيرها محليا ، أما غالبية الواردات الاستثمارية تكون معدات وآلات ووسائل نقل وغيرها بصعب توفيره محليا نظرا لاحتياجها لصناعات ثقيلة وانتاج كبير وتكنولوجيا متقدمة ، أما الواردات من السلع الوسيطة فانها مرنة نسبيا وذلك يشير الى امكانية انتاج بعض منها واحلالها محل المستورد .

&

وباستخدام تقديرات دوال الواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية فى الدراسة وأيضا معادلات الاتجاه العام أمكن تحديد اتجاهات هذه الواردات السلعية حتى عام ٢٠٠٢ فى البديلين التاليين :

البديل الأول : أو مايعرف بالبديل الاتجاهى :

----------يعتمد هذا البديل على افتراض استمرار الاتجاهات التى سادت فى الثمانينات وبداية التسعينات من حيث الاستمرار فى سياسات التحرر الاقتصادى ، وتحرير أسعار صرف النقد الأجنبى ، وتحرير الواردات ، وتشجيع التبادل السلعى ، وتخفيض الجمارك تدريجيا وغيرها من سياسات الاصلاح الاقتصادى المصرى، ومن الجدير بالملاحظة أن اتجاهات الاستثمارات حاليا لا تشير الى حدوث تغيرات عميقة فى الاقتصاد القومى.

البديل الثانى :

----------ويعتمد هذا البديل على مؤشرات النظرة المستقبلية للتطورات المنتظرة حتى سنة ٢٠٠٢/٢٠٠١ لمعدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى والاستهلاك النهائى والاستثمار الثابت المحلى الاجمالى التى تستهدفها الخطة طويلة الأمد والتى تسعى الى تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات الجارى وتعميق الاجراءات الاصلاحية ، واستكمال خطوات تحرير الاقتصاد المصرى وتأثيرها على اتجاه الواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية .

ومن الجدير بالذكر أن هذه التقديرات الاجمالية للواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية تعطى صورة لاتجاهات الواردات ويقترح اجراء دراسات أخرى أكثر تفصيلا لتقدير الواردات على مستوى السلعة ودراسة العوامل المؤثرة على واردات هذه السلع من حيث كفاية الانتاج المحلى لتغطية الاحتياجات من هذه السلع والأهداف التصديرية وغيرها من العوامل .

الهوامش

(١) تشمل الواردات الاستهلاكية وفقا لتصنيف وزارة التخطيط المجموعات السلعية التالية :

١٠١ المنتجات الزراعية : وتتضمن القمح والذرة الشامية والبقوليات والفاكهة والبن والشاى وحيوانات حية للذبح .

٢٠١ منتجات غذائية : وتشمل دقيق قمح ولحوم طازجة ومحفوظة ومنتجات ألبان وسكر خام ومكرر وزيت بذرة القطن ومنتجات غذائية أخرى ومشروبات .

٣٠١ ملابس جاهزة وأحذية .

٤٠١ كتب ومطبوعات .

٥٠١ منتجات كيماوية : وتشمل مستحضرات دوائية ومستحضرات زبدة

٦٠١ سيارات ركوب .

٧٠١ منتجات صناعية متنوعة .

(٢) تتضمن الواردات الوسيطة وفقا لتصنيف وزارة التخطيط المجموعات السلعية التالية :

١٠٢ المنتجات الزراعية : وتشمل الحبوب الزيتية والجوت الخام وتقاوى خضر والصوف الخام والتبغ ومحاصيل أخرى .

٢٠٢ المناجم والمحاجر : وتتضمن فحم حجرى وخامات معدنية وبترول خام وخامات متنوعة .

٣٠٢ منتجات كيماوية : وتشمل الأسمدة وصويا كاوية ومواد صباغة ودباغة ومبيدات حشرية وزيوت ودهون للصناعة ومنتجات كيماوية أخرى .

٤٠٢ منتجات بترولية .
٥٠٢ جلود ومصنوعاتها .
٦٠٢ غزل ونسيج .
٧٠٢ خشب .
٨٠٢ عجينة الورق .
٩٠٢ ورق ومنتجاته .
١٠٠٢ كاوتش ومنتجاته .
١١٠٢ مصنوعات معدنية أساسية .
١٢٠٢ منتجات معدنية .
١٣٠٢ ماكينات غير كهربائية .
١٤٠٢ ماكينات كهربائية .
١٥٠٢ وسائل نقل .
١٦٠٢ صناعات متنوعة .

(٣) موريس مكرم الله : طرق تقدير الواردات والصادرات واعداد ميزانية للنقد الأجنبى ضمن اطار خطة التنمية الاقتصادية - جزء أول - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية رقم (٥٨٩) يونيو ١٩٦٥ - ص ١ .

(٤) ألفونس عزيز : التجارة الخارجية وميزان المدفوعات - وزارة التخطيط - محاضرة فى ١٩٦٥/١٢/٢٨ .

(٥) لمزيد من التفاصيل حول صورة النموذج الرياضى لدالة الواردات راجع :
- النموذج المستخدم فى التنبؤ بالواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية من ص ٦٣٢ الى ص ٢٤٤ فى دراسة تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (٦٩/٧٠-١٩٧٥) - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر - مجلد رقم (٧) - معهد التخطيط القومى - أكتوبر ١٩٧٨ .

- يوسف نصر الدين ، عبد الستار الداعوش : نموذج ديناميكى للمتغيرات الاقتصادية الاجمالية فى الاقتصاد القومى المصرى - مذكرة خارجية رقم ١١٤٨ - معهد التخطيط القومى - مايو ١٩٧٦ - ص ١٢ وما بعدها .

- M. A. Nassar: A long-term planning Model, Solution and Application to U.A.R. (A preliminary report).

- M. Hosni, A study and Application of Macro Economic Model for long-term planning in the U.A.R. Nov. 1963.

- G.M. Hassane on: The Effect of growth on U.A.R. Foreign Trade, Research paper, Institute of Social Studies, The Hague, 1966, S. 17-23.

- Fadia Abd Elsalam: EconomicGGrowth and Exports, A case study of Egypt, Ph. D. Dissertation, Budapest, 1984, P. 99-128.

(٦) سعد حافظ : أولـيات بناء النماذج الاقتصادية - مذكرة داخلية رقم (٨١٩) - معهد التخطيط القومى - أبريل ١٩٨٤ - ص ١٤

(7) For more detals about the use of (t) test and (F) test see: R.S. Pindyckm L. Rubinfeld Econometric Models and Economic forcasts, Mc Graw,Hill, Inc., 1981, P. 116.

(8) Op. Cit., R. Pindyck, L. Rubinfeld p. 87.

(9) Op. cit., 511.

(10) Op. cit., 152.

(١١) موريس مكرم الله - مرجع سابق ، ص

(١٢) راجع فى ذلك : النظرة المستقبلية للتطورات المنتظرة حتى سنة ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ - القسم الرابع فى الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦ وخطة عامها الأول ١٩٩٣/٩٢ - المجلد الأول - المكونات الرئيسية - وزارة التخطيط - أبريل ١٩٩٢ ، ص ١٧٣ - ١٩٨ .

(13) For more details about time laqe see: Fadia Abd Elsalam, op. cit., p. 135-155.

(١٤) عادة ما يفضل تقدير الميل الحدى للاستيراد للاستهلاك الحكومى ، والاستهلاك العائلى فى معادلتين منفصلتين ، ولكن عدم توفر هذا التفصيل فى البيانات حال دون ذلك ، ومن ناحية أخرى فان تقديرات الاستهلاك النهائى محسوبة كمتبقى Residuel فى حسابات التوازن الكلى ، ولما كان هدف الدراسة هو تحديد اتجاه النمو ، فان دراسة هذه العلاقة الاجمالية مفيد فى هذه المرحلة .

(15) For more details about Forecasting with Time-Series Models see: R. Pindyck, L. Rubinfeld, Econometric Model, and Economic Forcasts, P. 555-559

(١٦) راجع فى ذلك : النظرة المستقبلية للتطورات المنتظرة حتى سنة ٢٠٠١/٢٠٠٢ الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٧/٩٦-٩٣/٩٢) وخطة عامها الأول - المجلد الأول - القاهرة - أبريل ١٩٩٢ ، ص ١٧٣-٢٠٤ .

(ملحـــق)

يلخص الجدول التالى التصور العام للموارد والاستخدامات القومية فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ بالمقارنة بالمتوقع فى عام ١٩٩٢/٩١ والمستهدف لعام ١٩٩٧/٩٦ .

" بالمليـــار جنيـه "

بيـــان	١٩٩٢/٩١	١٩٩٧/٩٦	٢٠٠٢/٢٠٠١
	متوقـــع	مستهدف	مستهدف
ناتج قطـاع الأعمـــال *	١٢١ر٦	١٥٧ر١	٢١٦ر٤
ناتج الحكومـــــة	٩ر١	١١ر٦	١٥ر٤
الرسوم الجمركيـــة	٥ر٥	٦ر٣	٧ر٤
الناتج بسعر الســوق	١٣٦ر٢	١٧٥ر٠	٢٣٩ر٢
الاستهلاك العائلـــي	١١٠	١٣٣ر٣	١٦٩ر٠
الاستهلاك العـــام	١٢ر٢	١٦ر٢	٢٠ر٩
جملة الاستهلاك النهائى	١٢٢ر٢	١٤٩ر٥	١٨٩ر٩
التكوين الرأسمالـــى	٢٤ر٦	٣٠ر٥	٤٩ر٠
جملة الاستخدامـــات	١٤٦ر٨	١٨٠ر٠	٢٣٨ر٩
الميزان السلعى والخدمى	(ـ) ١٠ر٦	(ـ) ٥ر٠	(+) ٣ر

المصدر : وزارة التخطيط ـ الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ (٩٢/٩٣ـ١٩٩٧/٩٦) وخطة عامها الأول ، المجلد الأول ، القاهرة ، أبريل ١٩٩٢ ، ص ١٨٠ .

المراجع العربية :

(١) ألفونس عزيز : تطور التجارة الخارجية وعلاقتها بالتنمية فى ج . ع . م - مذكرة داخلية رقم (٢٠٢) - معهد التخطيط القومى - ديسمبر ١٩٧١ .

(٢) سعد حافظ : أوليات بناء النماذج الاقتصادية - مذكرة داخلية رقم (٨١٩) - معهد التخطيط القومى - أبريل ١٩٨٤ .

(٣) موريس مكرم الله : طرق تقدير الواردات والصادرات واعداد ميزانية النقد الأجنبى ضمن اطار خطة التنمية الاقتصادية ، الجزء الأول والثانى مذكرة خارجية رقم (٥٨٩) - معهد التخطيط القومى - يونيو ١٩٦٥ .

(٤) موريس مكرم الله : تطور التجارة الخارجية وأسس تخطيطها - محاضرة فى الجمعة المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع فى ١٩٦٤/٦/١٧ - وزارة التخطيط .

(٥) يوسف نصر الدين ، عبد الستار الداعوش : نموذج ديناميكى للمتغيرات الاقتصادية الاجمالية فى الاقتصاد المصرى - مذكرة خارجية رقم (١١٤٨) - معهد التخطيط القومى - مايو ١٩٧٦ .

معهد التخطيط القومى :

(٦) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (٦٩/١٩٧٠-١٩٧٥) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية مجلد رقم (٧) - اكتوبر ١٩٧٨ .

(٧) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى المرحلة الأولى - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - مجلد رقم (٥١) - مايو ١٩٩١ .

(٨) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية) - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - مجلد رقم (١٥٩) - نوفمبر ١٩٩٠ .

وزارة التخطيـــط

(٩) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٢/٩١ - الجزء الأول - المكونات الرئيسية والقطاعية للخطة - أبريل ١٩٩١ .

(١٠) الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٢/٩١-٨٨/٨٧) وخطة عامها الأول - الجزء الأول - مايو ١٩٨٧ .

(١١) الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٧/٩٦-٩٣/٩٢) وخطة عامها الأول - المجلد الأول والثانى - أبريل ١٩٩٢ .

المراجع الأجنبية

(1) Fadia M. Abd Elsalam; Economic Growth and Exports, A case study on Egypt, PHD Dissertation, Budapest, 1984.

(2) Khans, S. Mohsin; Import and Export demand in Developing Countries, IMF staff papers, Vol. 21, No.3, Nov. 1994.

(3) Gamal M. Hassanean; The Effect of Growth on U.A.R. Foreign Trade; research paper, Institute of Social Studies, The Hague, 1966.

(4) Robert S. Pindyck, Daniel L. Rubinfeld; Econometric Models and Economic Forecasts, Mc Graw-Hill, Inc., Second Edition, 1981.

(5) M. Goldstion, S. Khan, L. Officer: Prices of Tradable and Nontradable Goods in the Demand for Total Imports, The Review of economic and statistics, Vol. IXII, No.2, May 1980.

مطبعة معهد التخطيط القومى
القاهرة